أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة: (1990 - 2020)

The impact of public spending and economic growth on unemployment in Algeria Standard study during the period: (1990 - 2020)

مولاي بوعلام [1] *

[1] جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،

b.moulay@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 24-09-2022 **تاريخ القبول:** 30-11-2022 **تاريخ النشر:** 25-12-2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياس اقتصادي لدراسة أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، من الناحية النظرية يوجد علاقة وتأثير متبادل بين متغيرات الدراسة، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، بينت نتائج تقدير نموذج طويل المدى التأثير العكسي بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وكذلك بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة، ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة، وأيضا بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: البطالة؛ النمو الاقتصـــادي؛ الإنفاق الحكومي؛ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

تصنيف JEL : J64 ؛ N1 ؛ E62 ؛ C22

Abstract:

The study aims to build an economic measurement model to study the impact of public expenditure and economic growth on unemployment in Algeria. In theory, there is a relationship and a reciprocal effect between the variables of the study, and using the model of AutoRegressive Distributed Lag (ARDL), the results of the estimation of a long-term model showed the inverse effect between the growth of unemployment constitutes one of the greatest obstacles in the vision of developing appropriate policies to eliminate unemployment, and because growth alone is not enough to reduce unemployment. Unemployment, and Algeria can also continue its policy of expansionary spending, as a tool to fight against the phenomenon of unemployment. However, the problem that remains on the table is the quality of the financial resources of the public treasury, which depend mainly on oil tax revenues, which must get rid of this dependence, to ensure the continuity of the possibilities of public financing of projects, even in the case of falling oil prices on international markets.

* المؤلف المرسل

Keywords: unemployment; Economic growth; Government spending; Model of AutoRegressive Distributed Lag (ARDL)
JEL Classification Codes : J64 ; N1 ; E62 ; C22

1. مقدمة:

إن البلدان النامية عموما والعربية خصوصا تعاني من تزايد في معدلات البطالة رغم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققها بعض الدول العربية من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستثمارات، وتناقص معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد أن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من المقاربات التي تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ستخفض بالضرورة من معدلات البطالة، هذا التحليل الاقتصادي لا ينطبق على كل الاقتصاديات بل يرتكز على طبيعة النمو الاقتصادي ونوع البطالة السائدة في الاقتصاد.

هنا برز الإنفاق الحكومي كأحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في إطار السياسة المالية التي يتم تطبيقها بغية التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي على حجم التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي، ولقد تزايدت أهمية الإنفاق الحكومي عقب أزمة الكساد العالمي العظيم عندما رأى كينز أنه لا يجب على الدولة أن تبقى محايدة في مثل هذه الظروف، بل يجب عليها التدخل لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد والتخلص من الركود بواسطة الإنفاق الحكومي، الذي يمكنها من التأثير على الطلب الكلي الذي يترتب زيادة في الاستهلاك تفضي إلى زيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الوطني.

وتنجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل، حيث تؤكد معظم الدراسات والبحوث على وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، إذ حاول بعض الاقتصاديين دراسة العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث توصل (أوكان 1962) لوجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1 % راجع إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح. ومن خلال ما سبق فإن ذلك يدفعنا إلى تناول موضوع البحث من خلال الإشكالية التالية:

ما هو أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990 – 2020)؟

استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: وجود علاقة على المستوى النظري بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والبطالة؛

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي والبطالة وبين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

انطلاقا مما تقدم، ونتيجة لمدى خطورة البطالة وتأثيرها على الفرد والمجتمع على حد سواء، تنبع أهمية هذا البحث، وباعتبار أن البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، والضحية فيها هو الإنسان، إضافة إلى ما تسببه من تخلف وضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وهدر في الموارد بأنواعها كافة، فكان من الأولى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها، بقصد التغلب عليها أو التخفيف من حدتها والتقليل من أثارها وخطورتها.

كما نهدف من خلال دراستنا هذه، لقياس أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، إضافة إلى معرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. على ضوء طبيعة البحث وأهميته والهدف الذي يسعى لتحقيقه، قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وعلاقتهما بالبطالة؛

المحور الثاني: اتجاهات كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

2. مفاهيم حول الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وعلاقتهما بالبطالة:

من خلال تحليل مؤشر البطالة، نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة لبعض المؤشرات ذات العلاقة بالبطالة وهي:

1.2. مفهوم الإنفاق الحكومي وعلاقته بالبطالة:

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة بغرض تحقيق الرفاه والإشباع لمواطنيها، وذلك بإتباع ضوابط وقواعد للإبتعاد عن الاسراف وتبديد الأموال والمواد التي تملكها الدولة.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة. (حاج، 2012، صفحة 122)

ويمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة. (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 53)

كما نجد أنها تعرف كونها النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة: أشخاص القانون العام، والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة.

من خلال التعريفات السابقة نجد أن تعريف النفقة العامة يتضمن العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: (لعقون، 2021، صفحة 101)

- ✓ استخدام مبلغ من النقود؛
- ✓ تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام؛
- ✓ أن يكون الغرض من هذا الإنفاق تحقيق منافع ومصالح عامة.

إن أثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية، البشرية، الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة، بحيث يتحقق معها اقتراب الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال وتنظيم).

فلو زاد الإنفاق العام في مجالات البنية الأساسية (رأس المال الاجتماعي) فإن هذا يكون دافع لتشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم، وزيادة إنتاجهم للإفادة في تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع أيضا. (حسن، 2002، صفحة 90)

من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العمومي بصفة خاصة هو تحقيق العمالة الكاملة، والذي يقصد به (ليس انعدام البطالة بصفة تامة) توفير فرص عمل لكل من يرغب فيه بحسب الأجور السائدة في السوق وفقا لمهارتهم. تاريخيا وعقب الحرب العالمية الأولى، لفتت مشكلة البطالة اهتمام الاقتصادي كينز والذي اعتقد بعدم منطقية النظرية الكلاسيكية المبنية على قانون ساي للأسواق (كل عرض يخلق طلب مساوٍ له). (الطاهر، 1988، صفحة 78)

وأن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجور أقل، وبالتالي فإن علاج البطالة عند الكلاسيك هو تخفيض الأجور. ومن ثم توصل إلى فكرة مفادها أن الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه المادي. (فيصل و عدنان، 1980، صفحة 200)

وبالتالي فإن دور سياسة الإنفاق العمومي لتحقيق التوظيف الكامل تكون بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العمومي تقوم بوظيفتين أساسيتين، هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- ✓ التوسع في الإنفاق العمومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛
- ✓ تغيير سياسة الإنفاق العمومي تبعا لتغييرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من حجم الإنفاق العمومي بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي. (عايب، 2010، صفحة 161)

2.2. مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة:

يقصد بالنمو الاقتصادي: " أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " (عريقات، 1997، صفحة 67)، فالنمو الاقتصادي بهذا المعنى يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الوطني.

النمو الاقتصادي أساسًا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني. (Nouchi, 1990, p. 44)

ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية و أخرون، 2006، صفحة 73)، بالتعمق في هذا المفهوم يمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما: (الشرفات، 2010، صفحة 41)

إيجاد معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي الذي يقيس بالدرجة الأولى مدى التوسع في الإنتاج في بلد ما؛

إيجاد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعبر عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع (عطية ، 1999، صفحة 11). وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

ومما سبق يمكن القول أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.

يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي ÷ الرقم القياسي للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ مما سبق أن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد المحلي فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج الوطني) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين من العمل.

أولا: التأثير المتبادل بين البطالة والنمو الاقتصادي:

إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير، أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة.

ثانيا: قانون أرثر أوكان: (بوعلام ، 2016، الصفحات 88-90)

هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكان الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي أرثر أوكان (Arthur Okun)، وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة.

نظرا لأن قانون أوكان يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع، هذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي، بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة، أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة، يطلق على هذه العلاقة اصطلاح " النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة ". ولا يعني هذا الاصطلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط، إنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويطلق أيضا على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح " نمو القطاعات ليس قادر على توليد عمالة "، يعني هذا الاصطلاح وجود نمو بلا تشغيل.

3. اتجاهات كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان وتخفيض معدل البطالة، وبغرض توضيح ذلك نقوم بدراسة تطور المؤشرات التالية:

1.3. الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية، التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تسعى إليها غالبية الدول، والجزائر كدولة تحاول الوصول إلى أعلى معدلات نمو اقتصادي، عن طريق إجراءات وسياسات توجه بها نفقاتها نحو ما يتطلبه الوضع السائد، وهنا سنحاول التعرف على تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من سنة إلى أخرى، انطلاقا من الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(1): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: مليون دج.

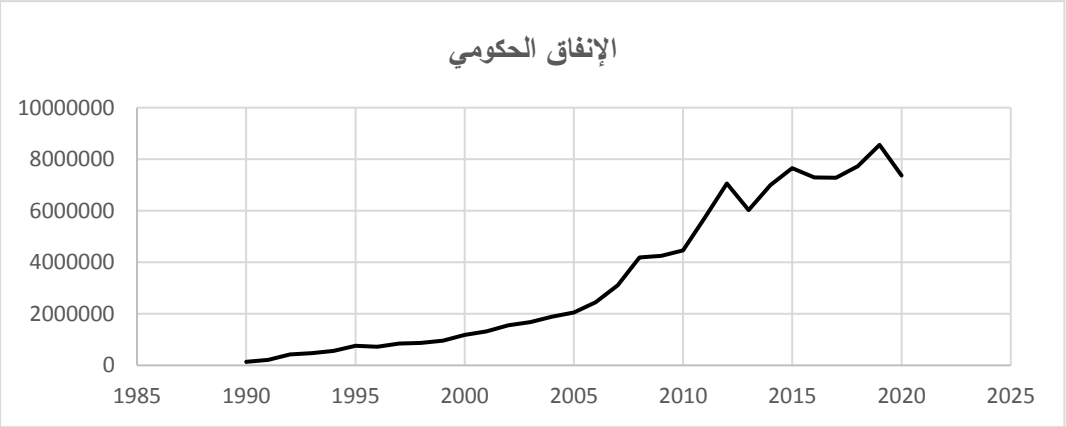

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر، على الموقع:
www.mf.gov.dz ; www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في مستوى الإنفاق الحكومي وتظهر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى حيث كانت 136500 مليون دج عام 1990، وارتفعت إلى 476627 مليون دج سنة 1993، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل في منتصف التسعينات سنة 1995 إلى759617 مليون دج، واستمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت 961682 مليون دج عام 1999، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى إتباع الجزائر السياسة الاتفاقية التوسعية وارتفاع أسعار البترول.

كما عرف الإنفاق الحكومي قفزة كبيرة من 1178120 مليون دج عام 2000 إلى 4466940 مليون دج عام 2010، وهذا الارتفاع راجع لمباشرة مشاريع برنامج الانتعاش الاقتصادي وكذلك تعود أسباب ارتفاعها أيضا إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

من خلال المنحنى نلاحظ أن الانفاق الحكومي في تزايد حيث قدرت خلال سنة 2011 بـ5731750 مليون دج مقابل 7297500 مليون دج سنة 2016، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الشروع في تنفيذ توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وكذا إلى ارتفاع النمو الاقتصادي لان أي زيادة في النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في متوسط الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات العامة، وكذا التوسع في المشروعات العامة.

2.3. النمو الاقتصادي:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، وبغرض تحليل تطور النمو الاقتصادي عرضنا الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: مليار دج.

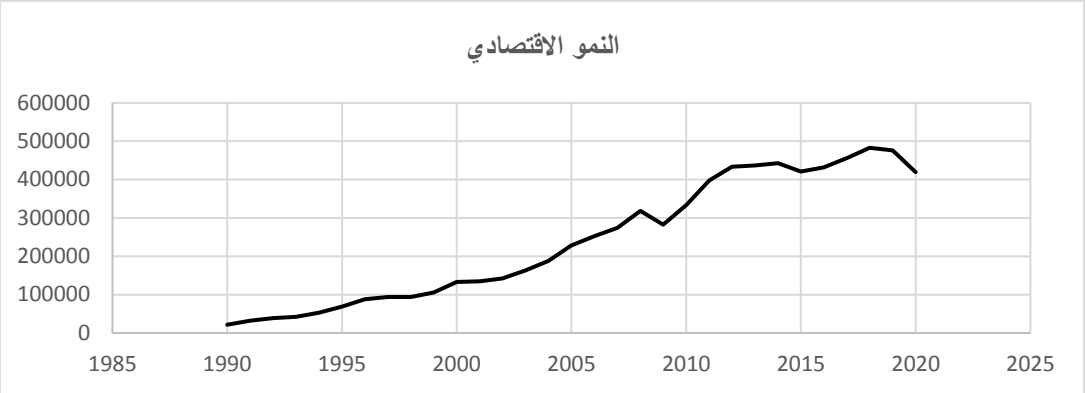

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، على الموقع: www.worldbank.org

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قيمة النمو الاقتصادي سنة 1990 بلغت 21577.03 مليار دج نظرا لدخول الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والاستدانة من الخارج منذ بداية سنة 1989، وخلال سنة 1991 عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا محسوسا حيث قدر ب 31988.06 مليار دج، وبقي هذا الارتفاع مستمر طيلة السنوات إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 والتي قدرت ب 3179881.91 مليار دج لان الجزائر لجأت إلى برامج إصلاح أخرى والتي من خلالها عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا، وعوامل خارجية كارتفاع كميات وأسعار البترول، وعوامل مناخية ملائمة سمحت بتحسين المردود الفلاحي، وازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الانتعاش الذي عرفته كل من مؤسسات القطاع العام والخاص.

شهد النمو الاقتصادي سنة 2009 انخفاضا حيث قدر خلال تلك السنة بـ 282109.53 مليار دج، فقد عرف النمو الاقتصادي تراجعا خلال هذه السنة والسبب راجع إلى التراجع النسبي في أسعار البترول.

من خلال المنحنى البياني أعلاه، نلاحظ أن النمو الاقتصادي بعد 2009 اخذ قيم متذبذبة، حيث ارتفاع الى 333307.77 مليار دج سنة 2010 واستمرا في الارتفاع الى غاية سنة 2014 وانخفض في سنة 2015، بعد ذلك عاود الارتفاع بداية من سنة 2016 الى غاية سنة 2018 اين وصل إلى اعلى قيمة له خلال هذه الفترة وقدرت ب 482933.68 دج، لينخفض في سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19.

3.3. التضخم:

يشكل التضخم هاجسا وتحديا دائما لمعظم اقتصاديات دول العالم، نتيجة للآثار غير المرغوب فيها في النشاطات الاقتصادية المختلفة ومعدلات النمو الناتجة عنها، فقد عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 0.3 عام 2000، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

الشكل رقم (3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: %.

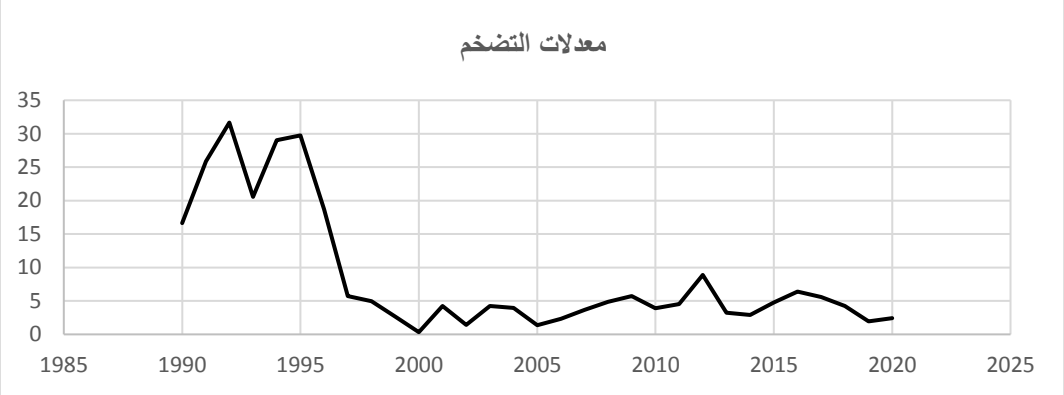

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، على الموقع: www.worldbank.org

عرف التضخم معدلات عالية حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها، حيث بلغ سنة 1992 مقدار 31.66 % وبالرغم من انه انخفض إلا انه بقي بمعدلات مرتفعة حيث بلغ سنة 1995: 29.77 % ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط، ارتفاع الدين العام وتدهور الوضع النقدي، ثم بدأت معدلات التضخم تعرف تراجعا متتاليا، بداية من سنة 1997 حيث قدر خلال تلك السنة بـ 5,73 % حتى وصل إلى أدنى مستوياته خلال كافة فترة الدراسة حيث بلغ 0.33 % سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم ، ناتج عن السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري، بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، في حين سنة 2001 نلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاعا حيث بلغ 4.22% وذلك راجع إلى تدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة، أما في سنة 2002 نلاحظ تراجع معدل التضخم حيث وصل إلى 1.41 % ، كما نلاحظ أيضا عودة معدلات التضخم للإرتفاع في السنتين (2003-2004) حيث وصلت إلى 4.26 %و 3.96% على التوالي وهذا الارتفاع أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. من خلال تتبع تطور معادلات التضخم، يتبين أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 5.73 % وذلك من خلال التوسع في الإنفاق على أثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور.

ويلاحظ انه ارتفع خلال سنتي (2011 -2012) 4.52% و8.89 % على التوالي، بينما في (2013-2014) انخفض في حدود 3.25% و 2.91% على التوالي، ثم أخذ معدل التضخم خلال الفترة (2015-2017) اتجاها واضحا ومستمرا نحو الارتفاع نحو 4.78 % عام 2015 و5.59% عام 2017، وأخيرا يلاحظ أن معدل التضخم انخفض بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة (2019-2020) ليبلغ نحو1.95%،2.41%، وذلك راجع إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بالقدر الكافي لاحتواء الزيادة في الطلب الكلى ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار.

4.3. البطالة:

ظاهرة البطالة تعد من أهم المتغيرات الاقتصادية بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير على المجتمع ونفسية الفرد، خاصة تلك التي تعيش مرارة هذه الظاهرة والشكل رقم(4) يوضح تطور معدلات البطالة للفترة (1990–2020).

الشكل رقم (4): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020) الوحدة: %

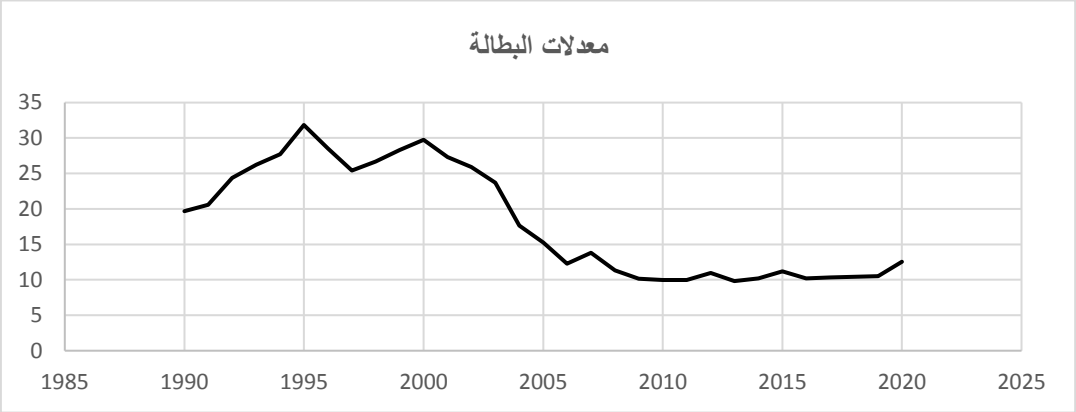

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، على الموقع: www.worldbank.org

حيث بلغ معدل البطالة سنة 1990، 19.7 % و سنة 1991 نسبة 20.6% لترتفع إلى 24.38 % سنة 1992و صولا إلى أعلى مستوياتها في سنة 1995 حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر خلال هذه السنة 31.84% كأقصى حد وهو نتيجة مباشرة للسياسات الانكماشية التي باشرتها السلطات العمومية منذ سنة 1990 ، ثم بدأت في الانخفاض ليصل إلى 25.43 % سنة 1997 وفي سنة 1999 لتعود إلى الارتفاع في سنة 2000 بمعدل 29.77% ويعود سبب هذا الارتفاع، إلى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، إضافة إلى الإصلاحات التي مست المؤسسات جراء عملية التطهير والخوصصة، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2010 حيث بلغت نسبة البطالة خلال هذه السنة 9.96 %، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلد، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن إحتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة. استمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9.82% سنة 2013، بالرغم من أنها عرفت ارتفاع طفيف إلا أنها بقيت منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ناتج عن مواصلة الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، كما تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع مداخيلها من عائدات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4. الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020):

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لدراسة أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

1.4. متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1990-2020)، وهي:(LGDP) اللوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية بالعملة المحلية) معبر عن النمو الاقتصادي، اللوغاريتم معدل التضخم (LCPI)؛ ؛اللوغاريتم الإنفاق الحكومي (LDP)؛ اللوغاريتم معدل البطالة (LUEM)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من ووزارة المالية والبنك الدولي، أما فيما يخص لوغاريتم هذه المتغيرات قد أجري لغرض التحويل أي تصحيح "اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات. وتطور معطيات الدراسة تم تحليلها في المحور السابق.

2.4. نتائج الدراسة القياسية: نهدف في هذه المرحلة إلى تحليل نتائج قياس أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Pesaran et AL(2001) (Pesaran, shin, & smith, 2001, pp. 289-326). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر Engle-Granger (1987) (Engle & Granger, 1987, pp. 251-276) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW Test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Coitegration Test (Johansen, 1988, pp. 231-254) في إطار نموذج VAR.

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل – قرانجر (1987)، طريقة جوهانسن (1988)، وجوهانسن –جسلس (1990).

يقدم كل من Pesaran et AL منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود. لذلك قبل القيام بالنمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور بخطوات التالية:

1.2.4.النموذج المستخدم:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، أحدها تابع والبقية مستقلة من اجل بناء نموذج، من خلال منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ومع استخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج بحيث تعبر معاملاتها عن المرونات الخاصة بمتغيرات الدراسة. من خلال هذا يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$\Delta LUEM_t = c + \alpha_1 LUEM_{t-1} + \alpha_2 LGDP_{t-1} + \alpha_3 LDP_{t-1} + \alpha_4 LCPI_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_1 \Delta LUEM_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta LDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_4 \Delta LCPI_{t-i} + U_t$$

حيث تمثل:

- Δ الفروق الأولى؛
- U حد الخطأ؛
- c الثابت أو القاطع؛
- α_1 مرونة معدل البطالة للفترة الزمنية السابقة؛
- α_2 مرونة النمو الاقتصادي؛
- α_3 مرونة الانفاق الحكومي؛
- α_4 مرونة معدل التضخم.

كما تمثل $\alpha_i, i = 1..4$ العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، أما β_i فتمثل العلاقة قصيرة الأجل التي تربط بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم.

2.2.4. دراسة إستقرارية المتغيرات: ويمكن تلخيص خصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): جدول يلخص نتائج الاستقرارية وفقا لاختبار ديكي فولر

السلسلة الزمنية	درجة تكاملها	الاتجاه العام	الحد الثابت	اختبار ديكي فولر	
				المستوى	الفرق الاول
LGDP	***I(1)***	وجود مركبة الاتجاه العام	وجود الثابت	*-2.49*	*-5.34*
LCPI	***I(1)***	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود الثابت	*-1.59*	*-4.64*
LDP	***I(1)***	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	وجود الثابت	*-2.39*	*-5.21*
LUEM	***I(1)***	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود الثابت	*-0.68*	*-2.80*
القيم الحرجة	النموذج الرابع		النموذج الخامس		النموذج السادس
	المستوى	الفرق الاول	المستوى	الفرق الاول	المستوى	الفرق الاول
%1	*-2.64*	-2.65	*-3.67*	*-3.68*	*-3.67*	*-4.32*
%5	*-1.95*	-1.95	*-2.96*	*-2.97*	*-2.96*	*-3.58*
%10	*-1.61*	-1.60	*-2.62*	*-2.62*	*-2.62*	*-3.22*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وبعد دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات توصلنا إلى أنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى. وكنتيجة لذلك فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق شرط استخدام ARDL.

3.2.4. تقدير النموذج:

1 .3.2.4. تحديد درجة التأخير المثلى:

يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج VAR باستخدام عدة معايير، بحيث تم تحديد 4 فترات إبطاء كحد أقصى للتأخير بسبب ضعف عدد المشاهدات، وفق الجدول رقم (2) أدناه:

الجدول رقم (2): درجة التأخير المثلى VAR للسلاسل قيد الدراسة

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−24.55049	NA	9.74e−05	2.114851	2.306827	2.171936
1	67.34303	149.7524	3.59e−07	−3.506891	−2.547012	−3.221469
2	80.74363	17.86747	4.75e−07	−3.314343	−1.586561	−2.800583
3	126.0733	**47.00854***	6.89e−08	−5.486911	−2.991225	−4.744813
4	153.2902	20.16069	**5.16e−08***	**−6.317795***	**−3.054206***	**−5.347359***

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

بعد تحديد درجة التأخير المثلى(p=4) ننتقل إلى تحديد أفضل نموذج إبطاء وهو **ARDL(4,3,3,3)** الشكل رقم (5) يوضح أفضل 20 نموذج لكل صيغة من صيغ.

الشكل رقم (5): فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL حسب معيار Akaike

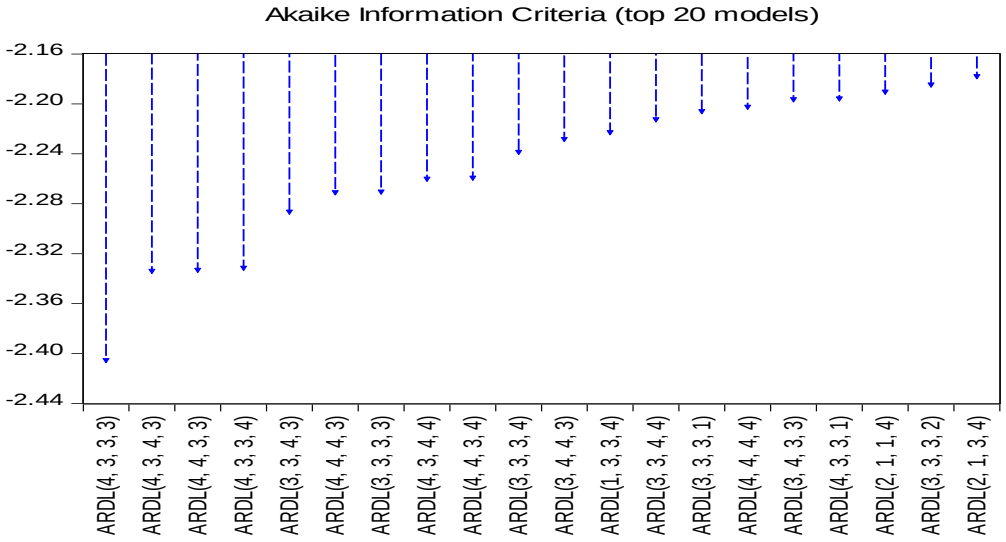

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

3.2.4. 2. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

بعد أن تم تحديد درجة الفترة المثلى للتأخير لنموذج ARDL، نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج في الجدول رقم (3) أدناه.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	**6.546870**	10%	2.676	**3.586**
k	3	5%	3.272	**4.306**
		1%	4.614	**5.966**
Actual Sample Size	27			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوب (F= 6.546) أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة: (5.966) (4.306)، (3.586) للمستويات المعنوية 1% = α ، 5%= α و10% = α على التوالي، وعليه نرفض فرضية العدم، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فالنموذج المتضمن (LCPI , LDP, LGDP) يمكنه تفسير معدل البطالة في الجزائر على المدى الطويل والقصير خلال هذه الدراسة.

3.2.4. 3.تقدير معاملات الأجل الطويل:

بعد تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4): نتائج تقدير النموذج طويل الاجل

المتغيرات	المعاملات	t–Statistic	قيمة الاحتمال
C	**15.25698**	**3.688209**	**0.0042**
LUEM(–1)*	**–1.161365**	**–3.631274**	**0.0046**
LGDP(–1)	**–1.464962**	**–2.777255**	**0.0195**
LDP(–1)	0.441820	1.130069	0.2848
LCPI(–1)	**–0.242344**	**–3.046111**	**0.0123**
D(LUEM(–1))	**0.803712**	**2.316542**	**0.0430**
D(LUEM(–2))	**0.513321**	**1.984469**	**0.0753**
D(LUEM(–3))	–0.354322	–1.524586	0.1583
D(LGDP)	–0.653720	–1.661490	0.1276
D(LGDP(–1))	0.300137	0.685896	0.5084
D(LGDP(–2))	**1.110088**	**2.952425**	**0.0145**
D(LDP)	–0.214603	–0.750652	0.4702
D(LDP(–1))	**–1.040930**	**–2.329477**	**0.0421**
D(LDP(–2))	**–1.207219**	**–4.503198**	**0.0011**
D(LCPI)	–0.030237	–1.085877	0.3030
D(LCPI(–1))	**0.150352**	**2.072302**	**0.0650**
D(LCPI(–2))	**0.094129**	**1.942446**	**0.0808**
R^2 = 0.99	**F-statistic = 82.20**	**prob(F-statistic) = 0.000**	**DW=2.39**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج طويل الاجل، ان معدل البطالة في الجزائر يتفسر بالمتغير للفترة السابقة LUEM(-1) حيث كانت قيمة الاحتمال 0.004 أي اقل من 5%= α وهي ما تعني معنويته الاحصائية. نفس الملاحظة يمكن استنتاجها فيما يخص المتغيرات: النمو الاقتصادي للفترة السابقة.

ونلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل LDP(-1) , DLUEM(-3) DLGDP ،LGDP(-1)، DLDP، DLCPI، عند مستوى الدلالة 5 % و 10 %، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5 % و 10 %، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 =0.99) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في معدل البطالة في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 99 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 82.20 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة ومعدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

ففيما يخص معلمة LGDP(-1) كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة سالبة (-1.46) أي علاقة عكسية، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي يساهم في خفض معدل البطالة، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية (قانون أوكان) ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة.

إشارة متغيرة الإنفاق الحكومي بإبطاء للفترتين السابقتين سالبة، وهذا ما يثبت العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي ومستوى معدلات البطالة، وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق. وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية للبطالة.

نلاحظ أن معلمة معدل التضخم مختلفة تارة ومتتالية تارة أخرى، أي سالبة في المستوى وموجبة عند الدرجة الأولى بإبطاء للفترتين السابقتين، وتدل على تأثيره الطردي على معدل البطالة، من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع معدل البطالة وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الإقتصادية المتبعة، أي تطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر، وهي التوسع في مكونات الانفاق الكلي الخام، الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب والأجور)، وزيادة الكتلة النقدية.

3.2.4. 3.نموذج تقدير الأجل القصير:

بعد القيام بتقدير النموذج في الأجل الطويل نقوم بتقدير النموذج في الأجل القصير بواسطة نموذج تصحيح الخط (4,3,3,3) ، على ضوء النتائج الموضحة ضمن الجدول رقم (5) التالي :

الجدول رقم (5): نتائج نموذج قصير الاجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	قيمة الاحتمال

D(LUEM(−1))	**0.803712**	**4.556987**	**0.0010**
D(LUEM(−2))	**0.513321**	**3.818597**	**0.0034**
D(LUEM(−3))	**−0.354322**	**−2.551985**	**0.0288**
D(LGDP)	**−0.653720**	**−2.893743**	**0.0160**
D(LGDP(−1))	0.300137	1.167396	0.2701
D(LGDP(−2))	**1.110088**	**4.454469**	**0.0012**
D(LDP)	-0.214603	-1.437572	0.1811
D(LDP(−1))	**−1.040930**	**−4.179424**	**0.0019**
D(LDP(−2))	**−1.207219**	**−6.999905**	**0.0000**
D(LCPI)	-0.030237	-1.769702	0.1072
D(LCPI(−1))	**0.150352**	**4.109724**	**0.0021**
D(LCPI(−2))	**0.094129**	**3.614852**	**0.0047**
CointEq(−1)*	**−1.161365**	**−6.769645**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

ان المعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. تشير قيمة ((ECM(−1) الى (1.16−) وحيث كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يعنى أن النموذج مستقر وأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وعليه فإن معدل البطالة معبرا عنه بالنمو الاقتصادي، الانفاق الحكومي ومعدل التضخم لها تكامل مشترك.

يستغرق معدل البطالة حوالي عشرة أشهر ونصف للرجوع إلى قيمته التوازنية نتيجة خلل أو صدمة في المدى البعيد وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا، بالإضافة إلى أنه عندما ينحرف معدل البطالة في الفترة t−1 فإنه يتم تصحيح ما يعادل 116% من هذا الانحراف في الفترة t ، ومنه فنسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن في الفترة t، أيضا يبين هذا النموذج أنه توجد فعالية للنمو الاقتصادي ، الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في المدى القصير.

4.2.4. اختبار جودة النموذج:

4.2.4. 1. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

من أجل التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية في النموذج المقدر، تم استخدام اختبار **(Breusch-Godfrey :LM Test)**، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**0.718643**	**Prob. F(2,8)**	**0.5164**
Obs*R-squared	**4.112065**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.1280**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض فرضية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون القيمة الاحتمالية لـ F-statistic المساوية لـ 0.5164 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5% .

4.2.4. 2. اختبار عدم ثبات التباين:

لإختبار ثبات تباين الأخطاء نستخدم اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.408466	Prob. F(1,24)	0.5288
Obs*R-squared	0.435099	Prob. Chi-Square(1)	0.5095

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال لـ F-statistic المساوية لـ 0.5288 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5% .

4.2.4. 3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

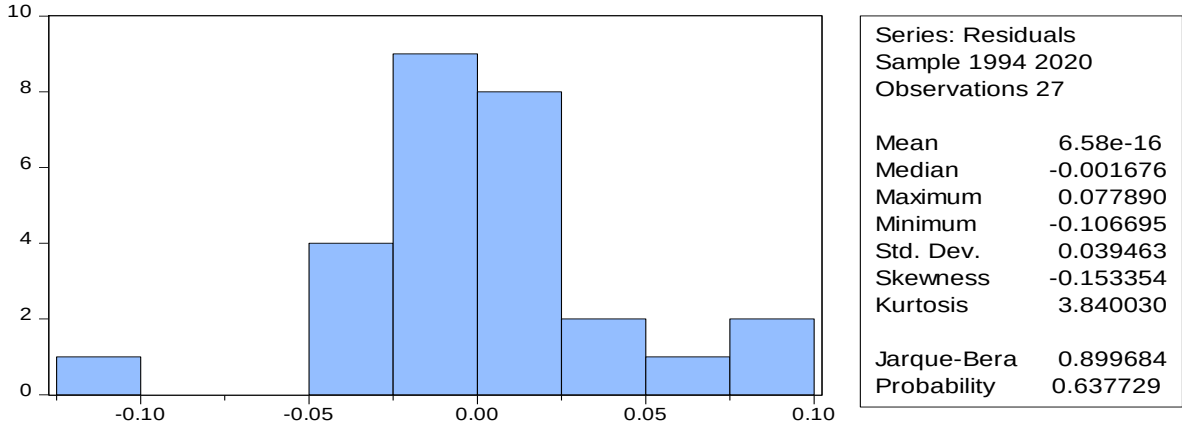

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يتضـح جليا من الشـكل أعلاه أن الأخطاء العشـوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضـية العدم القائلة بأن الأخطاء العشـوائية تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تأكده قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية (Jarque-Bera) يساوي 0.6377 وهو أكبر من 0,05.

4.2.4. 4. اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين لتوضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات

أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). ويوضح الشكل البياني أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم (7): نتائج اختبار استقرار النموذج (CUSUM وCUSUM of Squares)

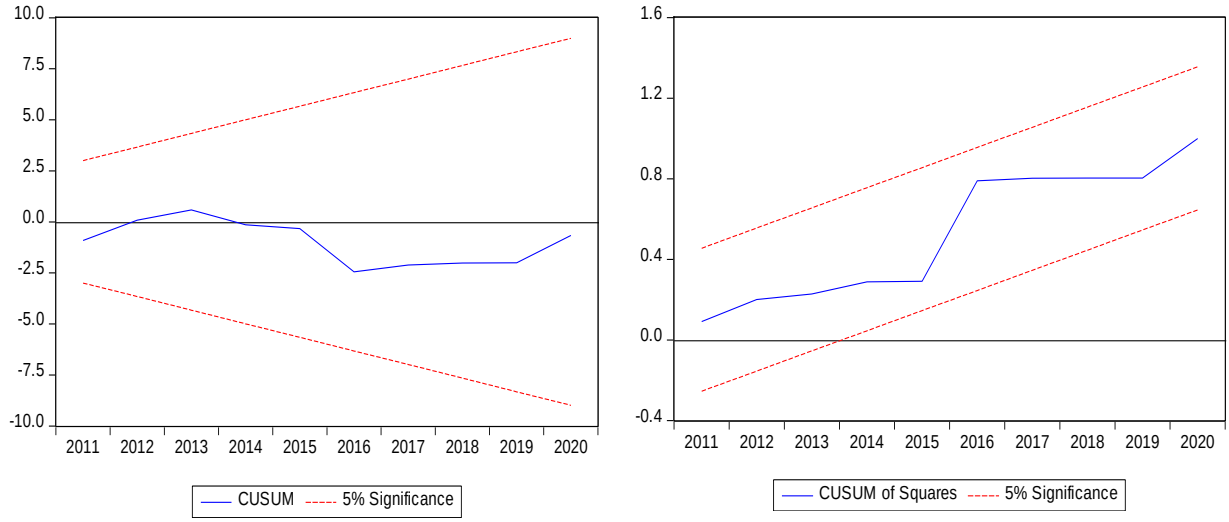

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %.كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الفترة طويلة الأجل والفترة قصيرة الأجل.

5. تحليل النتائج:

يتحدد موضوع هذه الدراسة تأثير الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

قبول الفرضية الأولى: **وجود علاقة على المستوى النظري بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والبطالة:** أهم أهدف الإنفاق الحكومي هو تحقيق العمالة الكاملة، والذي يقصد به توفير فرص عمل لكل من يرغب فيه بحسب الأجور السائدة في السوق وفقا لمهارتهم. تاريخيا وعقب الحرب العالمية الأولى، لفتت مشكلة البطالة اهتمام الاقتصادي كينز، وأن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجور أقل، وبالتالي فإن علاج البطالة عند الكلاسيك هو تخفيض الأجور. ومن ثم توصل إلى فكرة نظرية مفادها أن الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه المادي. وهناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكان الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي أرثر أوكان (Arthur Okun)، وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة.

قبول الفرضية الثانية: **هناك علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي والبطالة وبين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر**: تأكد وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، مما يعني أن تخفيض النمو الاقتصادي يساهم في زيادة معدل البطالة، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، وأيضا إشارة متغيرة الإنفاق الحكومي بإبطاء للفترتين السابقتين سالبة وهذا ما يثبت العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي ومستوى معدلات البطالة.

6. خاتمة:

تقدم هذه الورقة البحثية دراسة اقتصادية قياسية بهدف بناء نموذج قياس اقتصادي لأثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، في حالة الاقتصاد الجزائري وجدنا علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة، وأيضا علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وأبرز النتائج المتوصل اليها:

- بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق. وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية للبطالة؛
- إن الهدف من تطبيق البرامج التنموية المختلفة هو تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر، وهي التوسع في مكونات الانفاق الكلي الخام، الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب والأجور)، وزيادة الكتلة النقدية؛
- أن زيادة النمو الاقتصادي يساهم في انخفاض معدل البطالة، ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة.

ويمكن اقتراح مايلي:

- مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة؛

- يُعَدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل جديدة، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام الذي يُعَدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية للتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة وتنفيذ إصلاحات بهدف تسريع وتيرة النمو خارج قطاع المحروقات وإيجاد فرص عمل مستدامة لمواكبة الزيادة الفائقة في حجم قوة العمل؛
- وضع الأسس الكفيلة بضبط التضخم، عبر ترشيد سياسة الأجور، وينبغي التأكيد على أن سياسات التوظيف التي تقوم على منح المواطنين وظائف مستقرة وبأجور مرتفعة في القطاع الحكومي تُحدِث تشوّهات في أسواق العمل وتعيق الجهود المبذولة لتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد؛
- إن الاستثمارات الحكومية شرط لازم، إلا أنه لا يكفي بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة التي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل، ويَفترِض بلوغ هذا الهدف إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار إستراتيجية محدّدة للتنويع الاقتصادي، كما يقتضي أن تعمل الحكومة على إيجاد البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حدٍّ سواء.

7. قائمة المراجع:

- Engle, R., & Granger, C. (1987, March). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica, 55*(2), 251-276. Consulté le 03 15, 2022, sur https://www.jstor.org/stable/1913236
- Johansen, S. (1988, June-September). Statistical analysis of conitegration vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, *12*(2-3), 231-254. Consulté le 03 15, 2022, sur https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=397DA220A6EB57E858599328EEF79C95?doi=10.1.1.612.1658&rep=rep1&type=pdf
- Nouchi, M. (1990). *croissance-histoire économique*. paris, france: édition Hazan.
- Pesaran, M., shin, Y., & smith, R. (2001, May-Jun). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of applied Econometrics*, *16*(3), pp. 289-326. Consulté le 03 15, 2022, sur https://www.jstor.org/stable/2678547
- حربي محمد موسى عريقات. (1997). *مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي*. عمان، الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- خالد شحادة الخطيب، و أحمد زهير شامية. (2005). *أسس المالية العامة* (الإصدار الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- سليم لعقون. (25 05, 2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996–2019) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. *مجلة دراسات اقتصادية، 19*(02)، صفحة 101.
- سهير محمد السيد حسن. (2002). *الاقتصاد المالي*. مصر: مطابع الولاء الحديثة.
- طارق حاج. (2012). *المالية العامة* (الإصدار الأولى). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية . (1999). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الإسكندرية، مصر : الدار الجامعية.

- عبد الله الشيخ محمود الطاهر. (1988). *مقدمة في اقتصاديات المالية العامة*. الرياض، السعودية: عمادة شؤون المكتبات.
- علي جدوع الشرفات. (2010). *التنمية الاقتصادية في العالم العربي : الواقع ...العوائق ...سبل النهوض* (الإصدار الأولى). عمان، الأردن: دار جليس الزمان للنشر و التوزيع.
- فخري فيصل، و الهندي عدنان. (1980). *مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها* (الإصدار الأول). الاردن: المطبعة الأردنية.
- محمد عبد العزيز عجمية، و أخرون. (2006). *التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- مولاي بوعلام . (2016). *البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2014)*. علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية: الجزائر.
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الأثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية*. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية.

المجلد السادس (06) العدد الثاني (02) ديسمبر 2022